

تحليل أثر القروض المتعثرة على أداء العمل المصرفي في ظل جائحة كورونا (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العاملة في مدينة أربيل لعام ٢٠٢٠)

- فريا احمد عبدالكريم
قسم تقنيات المحاسبة، الكلية التقنية الإدارية، جامعة أربيل التقنية، أربيل، إقليم كردستان، العراق.
البريد الإلكتروني: fria.abdulkareem@epu.edu.iq
- عامر عبدالله مجيد
قسم تقنيات إدارة أعمال، الكلية التقنية الإدارية، جامعة أربيل التقنية، أربيل، إقليم كردستان، العراق.
البريد الإلكتروني: amer.majid@epu.edu.iq
- رقيب عبدالله اوامر
قسم تقنيات إدارة أعمال، الكلية التقنية الإدارية، جامعة أربيل التقنية، أربيل، إقليم كردستان، العراق.
البريد الإلكتروني: raqeeb.omer@epu.edu.iq
- نوزاد مجيد حسن
قسم تقنيات المحاسبة، الكلية التقنية الإدارية، جامعة أربيل التقنية، أربيل، إقليم كردستان، العراق.
البريد الإلكتروني: Nawzad.hassan@epu.edu.iq
- مصطفى فاروق عثمان
قسم تقنيات المحاسبة، الكلية التقنية الإدارية، جامعة أربيل التقنية، أربيل، إقليم كردستان، العراق.
البريد الإلكتروني: Mustafa.othman@epu.edu.iq
- فخرالدين بايز علي
قسم تقنيات إدارة أعمال، الكلية التقنية الإدارية، جامعة أربيل التقنية، أربيل، إقليم كردستان، العراق.
البريد الإلكتروني: Fakhradin.ali@epu.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث إلى معرفة أثر انتشار جائحة كورونا على القدرة المالية للمقترضين وبالتالي التعرف على استعدادهم على سداد التزاماتهم المالية تجاه البنوك، ومحاولة تقديم -من خلال هذا البحث- مقترحات مناسبة لمعالجة الديون المتعثرة في البنوك العاملة في مدينة أربيل، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج ومنها أنّ التعثر في القروض أثرت على البنوك التجارية بالدرجة الأولى وذلك لأنه سبب ارتفاع نسبة الفوائد فيها، بالمقارنة مع البنوك في المجالات الأخرى منها الزراعية، الصناعية، المتخصصة، الإسلامية. فضلاً عن اهتمام كبار التجار في الاقليم بتنشيط عملياتهم التجارية عن طريق البنوك التجارية. وخلصت البحث إلى تقديم عدد من المقترحات ومنها: على البنوك التجارية التأكد بالتحقق الفعلي من وجود القابلية للمقترض في سداد قرضه وخاصة إجراء التحقق من وجود دخل فائض إضافي. وكذلك العمل على التركيز على

الإفصاح والشفافية بين البنوك من خلال توفير المعلومات الخاصة بالعملاء المتعسرين في السداد وحصر حجم تعاملهم مع البنوك، من أجل تفادي وتحليل ظاهرة التعثر المالي التي يتعرض لها المصارف وخصوصاً في ظل ظروف جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة، جائحة كورونا، الفشل المالي، البنوك التجارية.

المقدمة :

تعد جائحة انتشار فيروس كورونا من العوامل الأكثر تأثيراً لزيادة ظاهرة تعثر القروض والتي تسمى كذلك بالقروض غير العاملة. وتعتبر من المشاكل التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إنّ تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان المصرفي من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام لأنّ الآثار الناجمة من هذه المشاكل لا تنحصر في اطار البنوك المتعثرة وحدها وإنما تتعداها لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي في الدولة والنظام الاقتصادي كله هذا ناهيك عن توقف معظم القطاعات بسبب ظهور هذه الجائحة من الوباء العالمي في الآونة الأخيرة.

وتفاوتت آثار هذه المشكلة من بلد إلى آخر ومن بنك إلى آخر ضمن الدولة الواحدة، وكذلك تفاوتت حدة هذه المشكلة من وقت إلى آخر سواء على مستوى البنك الواحد أم على مستوى القطاعات المصرفية والمالية بشكل عام.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في مدى تأثير انتشار جائحة كورونا على زيادة ظاهرة القروض المتعثرة ومن ثم عرقلة الأداء المالي للبنوك العاملة في مدينة أربيل.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال تركيزها على معرفة أثر جائحة كورونا على زيادة ظاهرة القروض المتعثرة وبالتالي أثرها على أداء البنوك بشكل خاص.

فرضة البحث:

توجد علاقة عكسية بين التعثر في سداد التمويل وحجم التمويل الممنوح من قبل البنك، كذلك وجود علاقة عكسية بين التعثر في سداد التمويل والأداء المالي للبنوك أثر انتشار جائحة كورونا.

هدف البحث:

يهدف البحث الى:

معرفة أثر انتشار جائحة كورونا على المقدرة المالية للمقترضين وبالتالي التعرف على استعدادهم على سداد التزاماتهم المالية تجاه البنوك. محاولة تقديم -من خلال هذا البحث- مقترحات مناسبة لمعالجة الديون المتعثرة في البنوك العاملة في مدينة أربيل.

حدود البحث:

يتكون البحث من حدين:

١- الحدود الزمانية للبحث تشمل حسابات عام (٢٠٢٠).

٢- الحدود المكانية للبحث فهي تشمل مجموعة من البنوك العاملة في مدينة أربيل.

عينة البحث:

يتمثل عينة البحث من الموظفين العاملين في مجموعة من البنوك العاملة في اقليم كردستان ولكل فئة عمرية وقد تم توزيع استبانة بطريقة عشوائية وبشكل الكتروني على عينة من هؤلاء الموظفين بلغ عددها (١٥٠) استمارة، حيث أعيد منها (١٢١) استمارة وجد منها (١٢١) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي أي بمعدل (٨٠,٦٦٪) من إجمالي الاستمارات وأن عينة بهذا الحجم من الإجابة تعد ملائمة لتحقيق أغراض البحث.

اسلوب البحث:

استخدم الباحثون الأسلوب الاستقرائي للموضوع من أجل الوصول إلى تحقيق فرضية البحث مع استخدام الجائب القياسي.

المبحث الاول:

الإطار النظري للقروض المتعثرة

اولاً: ماهية القروض المصرفية المتعثرة

١- مفهوم القروض المتعثرة:- تعتبر عملية منح القروض من البنك في حقيقة الأمر بمثابة الثقة التي يمنحها لزيائنه. وباعتبار الثقة ركيزة أساسية لعملية الاقراض، إلا أنها لا تضمن للبنك حمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها عند منحه لتلك القروض، ومن خلال هذا المبحث سوف نشير إلى الجانب النظري لمفهوم القروض المتعثرة، ولبيان مفهوم القروض المتعثرة نستعرض مجموعة من التعاريف القروض المتعثرة ومنها: أ. القروض المتعثرة: يشير إلى عدم قدرة المقترض أن يفي بالتزاماته لسداد ما بذمته في الوقت المحدد ولأسباب عدة ولذلك على البنك أن يتدبر الأمر لمساعدة العملاء حتى يستطيع أن يخرج من هذه المشكلة (P1, Siswanto, 1997٣). أو عبارة عن تلك الديون التي تكون ايراداتها غير متحققة من الفوائد أو الديون التي يتم جدولتها من قبل البنك نفسها بما يتفق الحالة المادية للمقترض (Rose, 2002, P11٨).

ب. محددات القروض المتعثرة: وعليه بخصوص محددات القروض المتعثرة في العراق و اقليم كردستان وبعض الدول يمكن ذكرها وحسب الجدول الآتي:

جدول (١) محددات القروض المتعثرة في العراق و اقليم كردستان وبعض الدول

ت	الدول	محددات القروض المتعثرة
١-	العراق و اقليم كردستان والجزائر والهند	إذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثراً.
٢-	الولايات المتحدة الأمريكية والاردن وكوريا الجنوبية وإندونيسيا	إذا مضت مدة تزيد عن ٩٠ يوماً على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثراً.

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على الموقع التالي: <http://manifest.univ-ouargla.dz>

٢- المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالقروض المتعثرة: إنّ القروض التي تصل إلى مرحلة التعثر يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها ما يأتي:

أ. الإفلاس: يقصد به تلك اللحظة التي يتم فيها تصفية الوحدة الاقتصادية بالشكل القانوني نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل مؤكد (جبل وآخرون، ٢٠٠٩، ٣٠٦).

ب. العسر المالي (الفشل المالي): يختلف مفهوم العسر المالي وفقاً لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين. (بن شنة، ٢٠٠٩، ٨٤)

ويتخذ العسر المالي مظاهر منها:

١. العسر الفني: يشير إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل، مثل مستلزمات إنتاج و سداد الأجور ومرتبوات الأعمال و سداد أقساط وفوائد القروض.

٢. العسر المالي القانوني: هو عدم مقدرة المشروع على تغطية جميع التزاماته المستحقة عليه، وينشأ عندما تكون قيمة الأصول التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متوالية ومتراكمة تؤثر على رأس مال المشروع (Brigham and Gappnsiky، 1985، P55)

٣. العسر الحقيقي: وهو الموقف التي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون أصولها أقل من التزاماتها. (بن شنة، ٢٠٠٩، ٨٤).

ت. العميل المتعثر: وهو العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها. (حريري، ٢٠٠٩، ٦).

ث. الفشل: فهو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الفشل الاقتصادي والفشل المالي (النجار، ١٩٩٩، ١٦).

١. الفشل الاقتصادي: في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها.

٢. الفشل المالي: وهو ما يهتم إدارة الائتمان الذي من خلاله يعجز العميل عن تسديد التزاماته من الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد المترتبة على هذه الأقساط.

ج. التعثر المالي: يعني نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها، كما يقصد به المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد، ولكي يكون هناك قرض متعثر. لابد أن يمر بالمرحلة التالية: (عادل، ٢٠١٢، ٤٥).

١. ديون عادية: ويطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة، حيث لا يواجه البنك أية مشاكل في استردادها.

٢. ديون معدومة: وهي الديون التي استنفذ البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة فضلا عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة، وتعذر عمليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور أي أموال.

٣. الديون المتعثرة: وهي تتوسط بين ديون البنك العادية والمعدومة.

ثانياً: أسباب تعثر القروض

تعد الديون المتعثرة في أزمة مالية تواجه البنوك في نشاطاتها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنوك نتيجة لعدم مقدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها المترتبة عليه، إذ تعزى تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية. (طرية، ٢٠١١، ٤٩).

١. أسباب متعلقة بإدارة البنك، وتنشأ هذه الأسباب عن:

أ. عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية).

ب. أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة ينبغي أن تتحقق التوازن في الربح والمخاطرة.

ت. الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات أي أن يتم تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها.

ث. عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

ج. السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة عنه.

ح. عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من حيث مخاطر الإدارة، السوق، رأس المال، الضمانات العقارية.

خ. امتناع البنوك دون مبرر عن تقديم تمويل اضافي للعميل، بذلك يتعثر العمل ويتوقف العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنوك، وعندها تتعرض البنوك إلى فقدان كل او جزء من القروض.

د. تفاقم حجم القروض التي يمنحها الممولون الكبار في البنوك لمعارفهم او مؤسسات لهم فيها مصالح شخصية او لمؤسسات تابعة للمصارف نفسها. (بريش وبو عبدالله، ٢٠١٧، ١٠).

ذ. عدم المراجعة الشهرية من قبل البنك لحركة حساب العميل من ناحية حجم ايداعاته وسحوباته، وما اذا كان يحتفظ بجزء من تدفقات النقدية خارج البنك وما اذا كان يستعمل كل القرض او بعضه في غير الغرض المخصص له من عدمه.

وقد تبينت بان ضعف الخبرة الفنية والإدارية من اهم أسباب التعثر البنكي، وان من المسببات للفشل البنكي والاهمية النسبية لهذه المسببات حسب دراسة لمؤسسة dun & Brad Street بالنسبة للبنوك الأمريكية قبيل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ كما هي في الجدول الآتي:

جدول (٢) أسباب تعثر القروض في البنوك الأمريكية عام ٢٠٠٨

الاهمية النسبية		الاسباب
95.7%		ضعف الخبرات والمهارات الإدارية في المنشآت المقترضة في إطار تغيرات البيئة
	٣٧,١%	انخفاض المبيعات (أهم جزء من التدفق النقدي)
	١١,١	ارتفاع التكاليف العامة
	٩,١	ضعف القدرات التنافسية في مواجهة تغيرات بيئة الخارجية
	٦,٤	مشكلات المخزون
	٧,٢	مشكلات الذمم المدينة
	٧,١	المغالاة في الموجودات الثابت
	٣,١	مشكلات موقع عمل المنشأة
	٥,٥	المغالاة في المديونية
	٥,٠	المغالاة في توزيع الأرباح
	١,١	الاهمال
	٢,٠	التزوير
	١,٠	أسباب اخرى
٤,٣%	٢,٣	الكوارث
	٢,٠	الأسباب المجهولة
١٠٠%		المجموع

المصدر خليل الشماع، إدارة القروض المصرفية المتعثرة طبيعة القروض المتعثرة والدورات المترابطة للمنشآت المتعثرة - القسم الاول، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ص ٦٠.

٢. أسباب متعلقة بالعميل، وتنشأ هذه الأسباب عن:
 - أ. استخدام التسهيلات الائتمانية لغير الأغراض الممنوحة من أجلها.
 - ب. عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك.
 - ت. التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.
 - ث. اعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية وأرباحه من فترة مالية إلى أخرى.
 - ج. عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل.
 - ح. العوامل الشخصية والذاتية للعميل، وذلك باكتساب أنماط سلوكية سيئة.
٣. أسباب خارجة عن إرادة البنوك، وتنشأ هذه الأسباب عن: (ابيش ٢٠١٥، ٦)

- أ. أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من التعديلات، وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحياناً على بعض الأنشطة في الدولة.
- ب. اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.
- ت. تغيير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة للدولة.
- ث. القوة القاهرة أو الظروف الطارئة، وهو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه كحشوب حريق أو وقوع زلزال.

ثالثاً: مراحل تعثر القروض

- ان التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة، ومن هذه مراحل (زايدة، ٢٠٠٦، ٤٥).
١. مرحلة حدوث العارض: وهي البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حدث عارض "ما" يمثل ذلك اختباراً لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا اغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائداً سريعاً.
 ٢. مرحلة تجاهل الوضع القائم: وهي مرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنوك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاوناً وتقليلاً لشأنها.
 ٣. مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته: في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءاً، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

رابعاً: وسائل الحد من مخاطر القروض المتعثرة:

- يعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي هي في ذمة الجهات المقرضة والتي تمر بحالات من العسر المالي إلى قروض المتعثرة ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها وذلك باتباع عدة وسائل من أهمها:
١. دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي.
 ٢. تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار، ومسيرة كل مستحقات التطورات في العمل المصرفي.
 ٣. تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون.
 ٤. استمرار المتابعة والدقة لحركة الحسابات.

خامساً: أساليب المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة:

إنَّ أهم الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة الديون المتعثرة، تكون كما يلي:

الاسلوب الأول: تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه: تعتمد معالجة الديون المتعثرة من خلال هذا الأسلوب على ثلاث مراحل وهي:

أ. أسلوب تعويم العميل أو النشاط المتعثر:

تعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة، والتي تتمثل في قيام البنوك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات، كما قد تتضمن عملية التعويم إما: إعادة جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين. وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على ظروف العميل التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة نشاطه واستعادة قدرته على سداد الدين المتعثر.

ب. أسلوب انتشال العميل:

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبقاً لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنوك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، مما تؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف.

ت. أسلوب إنعاش العميل:

ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط، وأهمها:

١. أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلاً.
٢. أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضاً تشير إلى توافر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات.
٣. أن يكون العائد أو المردودية على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيفرضه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافي للعميل لسداد التزاماته القائمة. (أبيش، ٢٠١٥، ١٢-١٣).

الاسلوب الثاني: إعادة الجدولة (جدولة الدين).

اذ يستند البنك في هذه العملية إلى: (بريشي و بو عبدالله، ٢٠١٧، ١٩).

- أ. تحديد شروط الجدولة بناءً على مصداقية وموثوقية العميل.
- ب. حصوله على التعهدات والضمانات الكافية من أجل ضمان استرداد القرض

الاسلوب الثالث: دمج المشروع المتعثر مع المشروعات الأخرى

وتتم عمليات الدمج للمشروع بطرق عديدة من بينها: (عادل، ٢٠١٢، ١٠١).

أ. ابتلاع الوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.

ب. امتصاص العمليات والعملاء والأنشطة.

ت. الدمج التدريجي بين الكيانين.

ث. المزج الفوري وتشكيل كيان واحد.

كما تتم عملية الدمج مع مشروعات أخرى مكملة سواء كان هذا التكامل أمامي أو خلفي، أي تكامل مع الموزعين أو الموردین ومن ثم زيادة كفاءة وحدة الأعمال وتسويق منتجاتها أو الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

المبحث الثاني

تحليل ظاهرة الديون المتعثرة في البنوك العاملة في مدينة أربيل في ظل جائحة كورونا

أولاً: الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين:

يمكن تصنيف المبحوثين الذين تناولتهم الدراسة إلى عدة فئات حسب خصائصهم الشخصية والتي لخصت في الجدول الآتي:

جدول (١): الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين

الجنس									
أنثى					ذكر				
النسبة		التكرار			النسبة		التكرار		
٤٦,٣		٥٦			٥٣,٧		٦٥		
العمر									
أكثر من ٤٧		٤٧-٤٢		٤١-٣٦		٣٥-٣٠		أقل من ٣٠	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
٢,٣	٢٧	٨,٣	١٠	٥,٨	٧	٣,٣	٤	٦٠,٣	٧٣
الخبرة الميدانية في العمل									
أكثر من ١٥ سنة		١٥-١١		١٠-٦		٥-١			
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
٢٣,١	٢٨	١١,٦	١٤	٣٨,٨	٤٧	٢٦,٤	٣٢		
التحصيل العلمي									
أخرى		بكالوريوس		دبلوم		ثانوية			
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
٨,٣	١٠	٧٨,٥	٩٥	٩,١	١١	٤,١	٥		
التخصص									
أخرى		إدارة أعمال		مالية ومصرفية		محاسبة			
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
٤١,٣	٥٠	٢,٣	٢٨	١٦,٥	٢٠	١٩	٢٣		

ما هي طبيعة نشاط البنك الذي تعمل فيه									
متخصص		إسلامي		زراعي		صناعي		تجاري	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
٩,١	١١	٣	٣٩	٠	٠	٠	٠	٥٨	٧١
		٢,٢						٧	
عدد الموظفين في قسم الائتمان (القروض)									
أكثر من ثلاثة		ثلاثة		إثنان		موظف			
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
١١,٦	١٤	٥٢,١	٦٣	٣٢	٣٩	٤,١	٥		
				٢					
مدى كفاية عدد الموظفين في قسم الائتمان (القروض)									
غير كافي		إلى حد ما		كافي					
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
٦,٦	٨	١٤	١٧	٧٩,٣	٩٦				

من خلال الجدول (١) نلاحظ أنّ عينة البحث التي سيتم تحليلها تضمنت (١٢١) مبحوثاً توزعت حسب نوع الجنس إلى ٥٣,٧٪ ذكور مقابل نسبة بلغت ٤٦,٣٪ من الإناث، بينما توزعت عينة البحث حسب خاصية العمر إلى ٦٠,٣٪ للفئة العمرية (أقل من ٣٠) سنة، الفئة (٣٠-٣٥) سنة بنسبة ٣,٣٪، الفئة العمرية (٣٦-٤١) سنة بنسبة ٥,٨٪، الفئة (٤٢-٤٧) سنة بنسبة ٨,٣٪ في حين كانت الفئة العمرية (أكثر من ٤٧) سنة بنسبة ٢٢,٣٪، وهذا يدل بأنّ معظم العاملين في المصارف الخاصة يتركز في الفئة العمرية اقل من ٣٠ سنة إضافة إلى نخبة من ذوى الخبرة الفنية والإدارية والتي تشكل ٢٢,٣٪.

الخبرة الميدانية في العمل توزعت بنسبة ٢٦,٤٪ من العينة للفئة (١-٥)، الفئة (٦-١٠) بنسبة ٣٨,٨٪، بينما الفئة (١١-١٥) سنة بنسبة ١١,٦٪ وأخيراً الفئة (أكثر من ١٥) سنة بنسبة ٢٣,١٪.

خاصية التحصيل العلمي توزعت بنسبة ٧٨,٥٪ من العينة للفئة (بكالوريوس) حيث يشكل معظم افراد العينة وهي الفئة الاكبر من حملة شهادة (الدبلوم) التي بلغت ٩,١٪، بينما كانت الفئة (أخرى) بنسبة بلغت ٨,٣٪ في حين كانت ٤,١٪ للفئة (الثانوية). أما الخاصية الشخصية للتخصص فإنها توزعت إلى ١٩٪ من فئة (المحاسبة)، الفئة (المالية والمصرفية) بنسبة ١٦,٥٪، الفئة (إدارة أعمال) بنسبة ٢٣,١٪ (أخرى) بنسبة ٤١,٣٪، وهذا يشير إلى سوء اختيار المتخصصين في هذا المجال أي يفتقد إلى تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب لأنّه من المجدي أن تقوم المصارف بتوظيف ذوى الاختصاصات الدقيقة والابتعاد عن الاختصاصات الأخرى والتي ليست لها أي علاقة بالعلوم المالية والمصرفية.

خاصية (ما هي طبيعة نشاط البنك الذي تعمل فيه) توزعت بنسبة ٥٨,٧٪ من العينة للفئة (تجاري) وهي أكبر من فئة (إسلامي) التي بلغت ٣٢,٢٪، بينما كانت الفئة (متخصص) بنسبة أقل بلغت ٩,١٪ في حين لم تتضمن العينة أي مبحوث من فئة (صناعي) و(زراعي). وهذا يدل على مزاوله البنوك للانشطة التجارية سريعة الريح بدلا من الانشطة الزراعية والصناعية، فضلاً عن اهتمام كبار التجار في الاقليم بتنشيط عملياتهم التجارية عن طريق البنوك التجارية، بينما خاصية (عدد الموظفين في قسم الائتمان (القروض)) توزعت بنسبة ٤,١٪ من العينة للفئة

(موظف)، فئة (اثنان) بنسبة ٣٢,٢٪، بينما كانت الفئة (ثلاثة) بنسبة بلغت ٥٢,١٪ في حين كانت الفئة (أكثر من ثلاثة) بنسبة ١١,٦٪. وأخيراً كانت مدى كفاية عدد الموظفين في قسم الائتمان (القروض) موزعة إلى ٧٩,٣٪ لفئة (كافي)، ١٤٪ لفئة (إلى حد ما) ونسبة ٦,٦٪ لفئة (غير كافي). كما تم تلخيص متوسطات الأسئلة وانحرافها المعياري مع عدد ونسب التوافق لكل سؤال وحسب أبعاد استمارة الاستبانة وكما يلي:

البعد الأول: الأسباب الفنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل والذي يتضمن (٧) أسئلة ملخصة في الجدول الآتي:

جدول (٢): الأسباب الفنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل

السؤال	لا أتفق (١)		لا أعلم (٢)		أتفق (٣)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q1	٤١,٣	٥٠	٢٤,٨	٣٠	٣٣,٩	٤١	١,٩٣	٠,٨٦٨
Q2	٣٨	٤٦	٣١,٤	٣٨	٣٠,٦	٣٧	١,٩٣	٠,٨٢٨
Q3	٣٨	٤٦	٢٤	٢٩	٣٨	٤٦	٢,٠٠	٠,٨٧٦
Q4	٤٢,١	٥١	٢٣,١	٢٨	٣٤,٧	٤٢	١,٩٣	٠,٨٧٧
Q5	٢٣,١	٢٨	٣٤,٧	٤٢	٤٢,١	٥١	٢,١٩	٠,٧٨٩
Q6	٢٨,١	٣٤	٣٠,٦	٣٧	٤١,٣	٥٠	٢,١٣	٠,٨٢٦
Q7	٣٩,٧	٤٨	٢٠,٧	٢٥	٣٩,٧	٤٨	٢,٠٠	٠,٨٩٤
المعدل	٣٥,٧٦	٤٣,٢٩	٢٧,٠٤	٣٢,٧١	٣٧,١٩	٤٥,٠٠	٢,٠١٥٧	٠,٨٥١١

من خلال الجدول (٢) نلاحظ أنّ المعدل العام لبعده الأسباب الفنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل بلغ (٢,٠١٥٧) مع انحراف معياري بلغ (٠,٨٥١١) في حين حصل السؤال الخامس على أعلى مستوى اتفاق بمتوسط بلغ (٢,١٩) وبذلك يرى أفراد العينة (محلي الائتمان) أنّه بسبب إفساح المجال للتعامل باستعمال أموال التسهيلات دفعة واحدة يعد سبباً جوهرياً لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل، وكانت بقية الأسئلة بمستويات اتفاق أقل منها.

البعد الثاني: أسباب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل والذي يتضمن (٣) أسئلة ملخصة في الجدول الآتي:

جدول (٣): أسباب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض

السؤال	لا أتفق (١)		لا أعلم (٢)		أتفق (٣)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q1	٢٠,٧	٢٥	٤٥,٥	٥٥	٣٣,٩	٤١	٢,١٣	٠,٧٣٠
Q2	٢٤	٢٩	٣٥,٥	٤٣	٤٠,٥	٤٩	٢,١٧	٠,٧٨٩
Q3	٤٦,٣	٥٦	٢٧,٣	٣٣	٢٦,٤	٣٢	١,٨٠	٠,٨٣٣
المعدل	٣٠,٣٣	٣٦,٦٧	٣٦,١	٤٣,٦٧	٣٣,٦	٤٠,٦٧	٢,٠٣٣٣	٠,٧٨٤

من خلال الجدول (٣) نلاحظ أنّ المعدل العام لبعده أسباب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض بلغ (٢,٠٣٣٣) مع انحراف معياري بلغ (٠,٧٨٤) في حين حصل السؤال الثاني (عدم التحفظ في تقدير الضمانات المقدمة عند منح التسهيلات) على أعلى مستوى اتفاق بمتوسط بلغ (٢,١٧) وانحراف معياري بلغ (٠,٧٨٩) ويعود السبب إلى ان المصارف العاملة في مدينة أربيل كانت تعاني من تدهور اوضاعها

الاقتصادية والمالية في تلك المرحلة. اذ يفتقرون إلى الودائع التي تساهم في منح التسهيلات نتيجة لما يحدث من تدهور الأعمال في مختلف المجالات بسبب انتشار جائحة كورونا والتي كانت سببا في تضيق التعامل التجاري في مختلف المجالات، والتي انعكست سلباً على المقدرة المالية للمصارف في منح التسهيلات الائتمانية، مما ترتب عليها تقديم التسهيلات التي تتسم بنوع من المجاملات من قبل المصرف والذي حدى به الأمر بعدم التحفظ الفعلي للضمانات المقدمة من قبل العملاء، ومنح التسهيلات الائتمانية بطريقة غير مدروسة، وبالتالي أثرت سلباً على سداد الديون من قبل العملاء، في حين كانت بقية الأسئلة بمستوى اتفاق أقل منها.

البعد الثالث: الأسباب الإدارية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل والذي يتضمن (٤) أسئلة ملخصة في الجدول الآتي:

جدول (٤): الأسباب الإدارية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل

السؤال	لا أتفق (١)		لا أعلم (٢)		أتفق (٣)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q1	٣٣,٩	٤١	٢٨,١	٣٤	٣٨	٤٦	٢,٠٤	٠,٨٥٠
Q2	٣٣,١	٤٠	٢٦,٤	٣٢	٤٠,٥	٤٩	٢,٠٩	٠,٨٩٤
Q3	٣٨,٨	٤٧	٢٨,١	٣٤	٣٣,١	٤٠	١,٩٤	٠,٨٤٩
Q4	٣٣,٩	٤١	٢٧,٣	٣٣	٣٨,٨	٤٧	٢,٠٥	٠,٨٥٥
المعدل	٣٤,٩	٤٢,٣	٢٧,٥	٣٣,٣	٣٧,٦	٤٥,٥	٢,٠٣٠	٠,٨٦٢

من خلال الجدول (٤) نلاحظ أنّ المعدل العام لبعده الأسباب الإدارية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل بلغ (٢,٠٣٠) مع انحراف معياري بلغ (٠,٨٦٢) في حين حصل السؤال الثاني (عدم تحديد دقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة) على أعلى مستوى اتفاق بمتوسط بلغ (٢,٠٩)، ويعود ذلك إلى حكومة اقليم كردستان التي قررت الترشيق الإداري بخصوص الواجبات والمسؤوليات أثر انتشار واسع لجائحة كورونا وبشكل متناوب بين الموظفين في كل الدوائر مما أثرت وبشكل كبير على عدم وجود رؤية إدارية واضحة ودقيقة لدى الدوائر كافة بضمها المصارف العامة والخاصة ما أدت إلى زيادة حجم التعثر في القرض، في حين كانت بقية الأسئلة بمستوى اتفاق أقل.

البعد الرابع: الأسباب الاقتصادية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل والذي يتضمن (٥) أسئلة ملخصة في الجدول الآتي:

جدول (٥): الأسباب الاقتصادية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل

السؤال	لا أتفق (١)		لا أعلم (٢)		أتفق (٣)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q1	٢٨,٩	٣٥	٢٣,١	٢٨	٤٧,٩	٥٨	٢,١٩٠١	٠,٨٥٩٤
Q2	٣٣,٩	٤١	٣٤,٧	٤٢	٣١,٤	٣٨	١,٩٧٥٢	٠,٨١١٠
Q3	١٣,٢	١٦	٣٨,٨	٤٧	٤٧,٩	٥٨	٢,٣٤٧١	٠,٧٠٣٧
Q4	١٧,٤	٢١	٣٧,٢	٤٥	٤٥,٥	٥٥	٢,٢٨١٠	٠,٧٤٤١
Q5	١٨,٢	٢٢	٢٧,٣	٣٣	٥٤,٥	٦٦	٢,٣٦٣٦	٠,٧٧٤٦
المعدل	٢٢,٣٢	٢٧	٣٢,٢٢	٣٩,٠	٤٥,٤٤	٥٥,٠	٢,٢٣١٤	٠,٧٧٨٦

من خلال الجدول (٥) نلاحظ أنّ المعدل العام لبعده الأسباب الاقتصادية لتعثر القروض بلغ (٢,٢٣١٤) مع انحراف معياري بلغ (٠,٧٧٨٦) في حين حصل السؤال الخامس (يعاني الاقليم من أزمة مالية منذ عام ٢٠١٤ مما أثرت بشكل سلبي على سداد القروض من قبل العميل) على أعلى

مستوى اتفاق بمتوسط بلغ (٢,٣٦٣٦)، حيث أن اغلب المستجيبين يرون بأن الركود الاقتصادي التي حدثت نهاية عام ٢٠١٤ بسبب هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي كانت معظم واردات الاقليم من النفط وبالتالي انخفاض الواردات النفطية، إضافة إلى قطع المستحقات المالية ورواتب الموظفين من قبل الحكومة العراقية وعدم المصادقة على موازنة الاقليم في حينها أثرت وبشكل سلبي على جميع القطاعات وبضمنها الجهاز المصرفي في اقليم كردستان وبالتالي أدى إلى معاناة الاقليم من ندرة الموارد الاقتصادية مع قلة فرص العمل وانخفاض مستوى الاجور والرواتب، ناهيك عن انتشار جائحة كورونا والتي تسبب بتفاقم الركود الاقتصادي اكثر فاكثروا وبدوره أدى إلى زيادة حجم الديون من قبل العملاء وعدم سداد ما بذمتهم من الديون المستحقة للمصارف، بينما كانت بقية الأسئلة بمستويات اتفاق أقل.

البعد الخامس: الأسباب السياسية التي أدت إلى تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل والذي يتضمن (٣) أسئلة ملخصة في الجدول

الآتي:

جدول (٦): الأسباب السياسية التي أدت إلى تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل

السؤال	لا أتفق (١)		لا أعلم (٢)		أتفق (٣)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q1	٨,٣	١٠	٢٠,٧	٢٥	٧١,١	٨٦	٢,٦٢٨١	٠,٦٣٤٠
Q2	١٩,٨	٢٤	٣٢,٢	٣٩	٤٧,٩	٥٨	٢,٢٨١٠	٠,٧٧٧٠
Q3	٢٢,٣	٢٧	١٩,٨	٢٤	٥٧,٩	٧٠	٢,٣٥٥٤	٠,٨٢٥٢
المعدل	١٦,٨	٢٠,٣	٢٤,٢	٢٩,٣	٥٨,٩٧	٧١,٣	٢,٤٢١٥	٠,٧٤٥٤

من خلال الجدول (٦) نلاحظ أنّ المعدل العام لبعده الأسباب السياسية التي أدت إلى تعثر القروض بلغ (٢,٤٢١٥) مع انحراف معياري بلغ (٠,٧٤٥٤) في حين حصل السؤال الأول (تدهور السياسة الساندة تؤثر على تعثر القروض في المصارف) على أعلى مستوى اتفاق بمتوسط بلغ (٢,٦٢٨١)، وهذا النسبة العالية كان سببها تدهور الاوضاع الاقتصادية خصوصاً بعد هجوم تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) واستلائها على معظم مناطق الاقليم وهجرة الآلاف المواطنين إلى اقليم كردستان إضافة إلى تدهور الاوضاع السياسية والامنانية بين الاقليم والمركز بسبب هجوم القوات العراقية على المناطق المتنازعة بين الاقليم والمركز والتي كانت تحت سيطرة حكومة الاقليم اداريا وسياسياً كل ذلك أثرت سلباً على استرجاع الديون من قبل العملاء وبذلك زادت من حجم التعثر المصرفي، وبينما كانت بقية الأسئلة بمستويات اتفاق أقل.

ثانياً: اختبار الثبات الداخلي للاستبانة (الاتساق):

في هذه الجزئية تم إيجاد معامل كرونباخ ألفا الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة). والجدول الآتي يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد على إنفراد وللمقياس ككل.

جدول (٧): اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	محاوير الإستبانة
7	0.837	الأسباب الفنية لتعثر القروض
3	0.622	أسباب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر
4	0.689	الأسباب الإدارية لتعثر القروض
5	0.662	الأسباب الاقتصادية لتعثر القروض
3	0.687	الأسباب السياسية التي أدت إلى تعثر القروض
22	0.880	جميع عبارات الإستبانة

إنّ معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل عبارات الاستبانة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات لأنها أكبر من ٠.٦٠ وبالتالي يعني هنالك اتساق داخلي لأسئلة أبعاد الاستبانة وفقرات الاستبانة بشكل عام.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي لمحاوير البحث:

يمكن معرفة توزيع محاوير البحث من خلال متوسطات إجابات المبحوثين على أبعاد (مسببات تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل) لها التوزيع الطبيعي من عدمه بالاعتماد على الاختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) واختبار كاي-تربيع التي على أساسها سيتم تحديد الاختبار الملائم لفرضيات البحث، أي اختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: متوسطات إجابات محاوير البحث لها توزيع طبيعي.

الفرضية البديلة: متوسطات إجابات محاوير البحث ليس لها توزيع طبيعي.

تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لاختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية ٥٪ وتلخيص أهم نتائج الاختبار من خلال الجدول الآتي:

جدول (٨): اختبار التوزيع الطبيعي لمتوسطات المحاور والأبعاد

Chi-Squared			K.S.			البعد	
النتيجة	القيمة الجدولية	p-قيمة-	الإحصاءة	القيمة الجدولية	p-قيمة-		الإحصاءة
غير	١٢,٥٩٢	٠,٠٠٠٠	٦٥,٩١٤	٠,١٢٣٥	٠,٠١٣٣	٠,١٤٢٣	الأول
طبيعي	١٢,٥٩٢	٠,٧٢٣٩	٣,٦٥٠٠	٠,١٢٣٥	٠,٠٣٠٤	٠,١٣٠٠	الثاني
طبيعي	١٢,٥٩٢	٠,٥٥١٢	٤,٩٤٢٤	٠,١٢٣٥	٠,٠٠٦٣	٠,١٥٢٧	الثالث
غير	١١,٠٧٠	٠,٠٠٠٠	٢٨,٧٦٧	٠,١٢٣٥	٠,٠٠٧١	٠,١٥١١	الرابع
غير	١١,٠٧٠	٠,٠٣٧٩	١١,٧٧٧	٠,١٢٣٥	٠,٠٠٠٠	٠,٢٢٥٨	الخامس
طبيعي	١٢,٥٩٢	٠,٤٠٩٢	٦,١٢٦٠	٠,١٢٣٥	٠,٢٣٤١	٠,٠٩٢٨	الكل

من خلال الجدول (٨) نلاحظ أنّ اختبار (كاي-تربيع) يبين أنّ محور المسببات والبعد الثاني والثالث لها توزيع طبيعي لأنّ قيمة الإحصائية لهم أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (١٢,٥٩٢) وهذا ما تؤكد قيمة-p التي كانت أكبر من مستوى معنوية (٠,٠٥)، بينما كانت بقية الأبعاد (الأول،

الرابع والخامس) ليس لها توزيع طبيعي لأن إحصائية اختبار كاي-تربيع أكبر من قيمتها الجدولية وهذا ما تؤكدته قيمة p - التي كانت أقل من مستوى المعنوية (0,05). بينما اختبار (K. S.) يبين فقط ان محور المسببات لها توزيع طبيعي.

رابعاً: اختبار فرضيات البحث:

تناولت الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة:

فرضية العدم: لا توجد مسببات في تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل.

الفرضية البديلة: توجد مسببات في تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل.

سيتم هنا اختبار وجود أهمية واتفاق من قبل المبحوثين مع فرضية البحث حول مسببات تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل من خلال (22) عبارة مقسمة إلى خمس مسببات تمت الإجابة عليهم من قبل (121) مبحوث وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي وبالتحديد اختبار المتوسط يساوي (2) لإجابات المبحوثين (لأن متوسط ليكرت الثلاثي يساوي 2) ضد المتوسط أكبر من العدد (2). وعلى هذا الأساس تم استخدام اختبار t - المعلمي (لأن متوسطاتهم لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (9): اختبار t - لمتوسط إجابات مسببات تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل

النتيجة	قيمة-p	t الجدولية	t المحسوبة	متوسط الخطأ المعياري	فرق المتوسطين	المتوسط
معنوي	20.00	1,98	3,145	0,3942	0,1240	2,1240

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية البحث حول عبارات مسببات تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل بلغت (2,124) وهو أكبر من متوسط المقياس الثلاثي ليكون بمقدار (0,124) في حين كانت قيمة p - تساوي (0,002) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% (قيمة t - المحسوبة بلغت (3,145) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1,98)) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أهمية واتفاق حول مسببات تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل، حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم اختبارها.

تتفرع من الفرضية الرئيسة خمسة فروض فرعية وكما يأتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم: لا توجد أسباب فنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل.

الفرضية البديلة: توجد أسباب فنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل.

سيتم هنا اختبار وجود أهمية (اتفاق من قبل المبحوثين مع فرضية البحث) لبعده الأسباب الفنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل. من خلال (7) أسئلة تمت الإجابة عليها من قبل (121) مبحوثاً وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي بالاعتماد على مدى اتفاقهم مع فرضية البحث وبالتحديد اختبار المتوسط يساوي (2) لإجابات المبحوثين (لأن متوسط ليكرت الثلاثي يساوي 2) ضد المتوسط أكبر من العدد (2)، في حين سيتم

هنا استخدام اختبار (Wilcoxon Signed Rank) اللامعالي الذي يكتب اختصاراً (WSR) كون هذا البعد ليس له توزع طبيعي اعتماداً على نتائج اختبار جدول-8 واستخدام الوسيط في الاختبار بدلاً من الوسيط الحسابي، ولخصت النتائج في الجدول (١٠):

جدول (١٠): اختبار-WSR لإجابات البعد الأول

قيمة P	t المحسوبة	الخط أ المعياري	فرق الوسيطين	الوسيط	البعد الأول
0.894	0.133	361.79	0.140	2.1 40	الأسباب الفنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل

من خلال الجدول (١٠) نلاحظ أنّ وسيط إجابات الاتفاق مع فرضية بعد الأسباب الفنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل بلغ (٢,١٤٠) وهو أكبر من وسيط مقياس ليكرت الثلاثي بمقدار (٠,١٤) في حين كانت قيمة p تساوي (٠,٨٩٤) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% (قيمة-t المعيارية المحسوبة بلغت (٠,١٣٣) وهي أقل من قيمتها الجدولية (١,٩٦)) مما يعني قبول فرضية التي تنص على عدم وجود أهمية واتفاق مع محور الأسباب الفنية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل حسب آراء العينة المبحوثة والتي تمّ اختبارها.

الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد مسبب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض.

الفرضية البديلة: يوجد مسبب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض.

سيتم هنا اختبار وجود أهمية واتفاق من قبل المبحوثين مع فرضية البحث حول مسبب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل من خلال (٣) عبارات تمت الإجابة عليها من قبل (١٢١) مبحوث وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي وبالتحديد اختبار المتوسط يساوي (٢) لإجابات المبحوثين (لأنّ متوسط ليكرت الثلاثي يساوي ٢) ضد المتوسط أكبر من العدد (٢). وعلى هذا الأساس تم استخدام اختبار-t المعلمي (لأنّ متوسطاتهم لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (١١): اختبار-t لمتوسط إجابات مسبب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض

النتيجة	قيمة-p	t الجدولية	t المحسوبة	متوسط الخطأ المعياري	فرق المتوسطين	المتوسط
غير معنوي	0.540	١,٩٨	٠,٦١٤	٠,٥٣٨٤	٠,٠٣٣١	٢,٠٣٣١

من خلال الجدول (١١) نلاحظ أنّ متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية البحث حول عبارات مسبب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل بلغت (٢,٠٣٣١) وهو أكبر من متوسط المقياس الثلاثي ليكرت بمقدار (٠,٠٣٣١) في حين كانت قيمة p تساوي (٠,٥٤٠) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% (قيمة-t المحسوبة بلغت (٠,٦١٤) وهي أقل من قيمتها الجدولية (١,٩٨)) مما يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أهمية واتفاق حول مسبب عرقلة الضمانات المدفوعة من قبل العميل في تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل، حسب آراء العينة المبحوثة والتي تمّ اختبارها.

الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم: لا يوجد أسباب ادارية لتعثر القروض.
الفرضية البديلة: يوجد أسباب ادارية لتعثر القروض

سيتم هنا اختبار وجود أهمية واتفاق من قبل المبحوثين مع فرضية البحث حول أسباب ادارية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل من خلال (٤) عبارات تمت الإجابة عليها من قبل (١٢١) مبحوثاً وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي وبالتحديد اختبار المتوسط يساوي (٢) لإجابات المبحوثين (لأنّ متوسط ليكرت الثلاثي يساوي ٢) ضد المتوسط أكبر من العدد (٢). وعلى هذا الأساس تم استخدام اختبار-t المعلمي (لأنّ متوسطاتهم لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (١٢): اختبار-t متوسط إجابات الأسباب الإدارية لتعثر القروض

النتيجة	قيمة-p	t الجدولية	t المحسوبة	متوسط الخطأ المعياري	فرق المتوسطين	المتوسط
غير معنوي	٠,٧٤٢	١,٩٨	٠,٣٣٠	٠,٠٥٨٤٦	٠,٠١٩٣	٢,٠١٩٣

من خلال الجدول (١٢) نلاحظ أنّ متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية البحث حول عبارات الأسباب الإدارية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل بلغت (٢,٠١٩٣) وهو أكبر من متوسط المقياس الثلاثي ليكرت بمقدار (٠,٠١٩٣) في حين كانت قيمة-p تساوي (٠,٧٤٢) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% (قيمة-t المحسوبة بلغت (٠,٣٣٠) وهي أقل من قيمتها الجدولية (١,٩٨)) مما يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أهمية واتفاق حول الأسباب الإدارية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل، حسب آراء العينة المبحوثة والتي تمّ اختبارها.

الفرضية الفرعية الرابعة:

فرضية العدم: لا توجد أسباب اقتصادية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل.
الفرضية البديلة: توجد أسباب اقتصادية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل.

سيتم هنا اختبار وجود أهمية (اتفاق من قبل المبحوثين مع فرضية البحث) لبعدها الأسباب الاقتصادية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل. من خلال (٥) أسئلة تمت الإجابة عليها من قبل (١٢١) مبحوثاً وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي بالاعتماد على مدى اتفاقهم مع فرضية البحث وبالتحديد اختبار المتوسط يساوي (٢) لإجابات المبحوثين (لأنّ متوسط ليكرت الثلاثي يساوي ٢) ضد المتوسط أكبر من العدد (٢)، في حين سيتم هنا استخدام اختبار (Wilcoxon Signed Rank) اللامعلمي الذي يكتب اختصاراً (WSR) كون هذا البعد ليس له توزيع طبيعي اعتماداً على نتائج اختبار جدول-٨ واستخدام الوسيط في الاختبار بدلاً من الوسط الحسابي، ولخصت النتائج في الجدول (١٣):

جدول (١٣): اختبار-WSR لإجابات البعد الأول

قيمة P	t المحسوبة	الخط أ المعياري	فرق الوسيطين	الو سيط	البعد الرابع
0.000	5.127	310.	0.200	2.2	أسباب اقتصادية لتعثر القروض

من خلال الجدول (١٣) نلاحظ أنّ وسيط إجابات الاتفاق مع فرضية بعد الأسباب الاقتصادية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل بلغ (٢,٢٠٠) وهو أكبر من وسيط مقياس ليكرت الثلاثي بمقدار (٠,٢٠٠) في حين كانت قيمة p تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى معنوية 5% (قيمة t المعيارية المحسوبة بلغت (٥,١٢٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١,٩٦)) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أهمية واتفاق مع بعد الأسباب الاقتصادية لتعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل، حسب آراء العينة المبحوثة والتي تمّ اختبارها.

الفرضية الفرعية الخامسة:

فرضية العدم: لا توجد أسباب سياسية تؤدي إلى تعثر القروض.

الفرضية البديلة: توجد أسباب سياسية تؤدي إلى تعثر القروض.

سيتم هنا اختبار وجود أهمية (اتفاق من قبل المبحوثين مع فرضية البحث) لبعد الأسباب السياسية التي أدت إلى تعثر القروض. في المصارف العاملة في مدينة أربيل. من خلال (٣) أسئلة تمت الإجابة عليها من قبل (١٢١) مبحوث وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي بالاعتماد على مدى اتفاقهم مع فرضية البحث وبالتحديد اختبار المتوسط يساوي (٢) لإجابات المبحوثين (لأنّ متوسط ليكرت الثلاثي يساوي ٢) ضد المتوسط أكبر من العدد (٢)، في حين سيتم هنا استخدام اختبار (Wilcoxon Signed Rank) اللامعلمي الذي يكتب اختصاراً (WSR) كون هذا البعد ليس له توزيع طبيعي اعتماداً على نتائج اختبار جدول-٨ واستخدام الوسيط في الاختبار بدلاً من الوسط الحسابي، ولخصت النتائج في الجدول (١٤):

جدول (١٤): اختبار-WSR لإجابات البعد الخامس

قيمة p	t المحسوبة	الخط أ المعياري	فرق الوسيطين	الوسيط	البعد الخامس
0.000	6.341	275.	0.330	2.3	أسباب سياسية أدت إلى تعثر القروض

من خلال الجدول (١٤) نلاحظ أنّ وسيط إجابات الاتفاق مع فرضية بعد الأسباب السياسية التي أدت إلى تعثر القروض. في المصارف العاملة في مدينة أربيل بلغ (٢,٣٣٠) وهو أكبر من وسيط مقياس ليكرت الثلاثي بمقدار (٠,٣٣٠) في حين كانت قيمة p تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى معنوية 5% (قيمة t المعيارية المحسوبة بلغت (٦,٣٤١) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١,٩٦)) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أهمية واتفاق مع بعد الأسباب السياسية التي أدت إلى تعثر القروض في المصارف العاملة في مدينة أربيل، حسب آراء العينة المبحوثة والتي تمّ اختبارها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. إنّ توقف المشاريع بسبب مخلفات جائحة كورونا أثرت سلباً على الالتزام من قبل العملاء للإيفاء بوعودهم تجاه البنك.
٢. إنّ الزيادة في تعثر القروض أثناء مدة جائحة كورونا أدت إلى إرباك العمل المصرفي.
٣. إنّ التعثر في القروض أدت إلى زيادة ظاهرة الفساد المالي في القطاع البنكي، وذلك عن دفع القروض خارج الضوابط والتعليمات.

٤. إنّ زيادة التعثر في القروض كانت نتيجة عدم استعداد المقترضين على سداد ما بذمتهم من الالتزامات المالية تجاه البنوك خصوصاً إنّ معظم المقترضين تضرروا بسبب جائحة كورونا.
٥. إنّ زيادة التعثر في تسديد القروض نتيجة لعدم دراسة أضاير المقترض بالشكل الصحيح وعدم وجود ضمانات حقيقية وكافية.
٦. إنّ تعثر القروض أثرت بشكل سلبي على الأداء المالي والإداري للبنوك العاملة في مدينة أربيل.
٧. إنّ جائحة كورونا أثرت في عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التحليل المالي وكذلك في مجال التنبؤ بالتعثر.
٨. إنّ تعثر القروض أدت إلى تعطيل جزء كبير من الوحدات الإدارية مما انعكست على الزيادة في تعطيل عدد كبير من العمال لهذه البنوك.
٩. إنّ تعثر في القروض أثرت على البنوك التجارية بالدرجة الأولى وذلك لآته سريعة الريح بسبب ارتفاع نسبة الفوائد فيها، بالمقارنة مع البنوك في المجالات الأخرى منها الزراعية، الصناعية، المتخصصة، الإسلامية). فضلاً عن اهتمام كبار التجار في الاقليم بتنشيط عملياتهم التجارية عن طريق البنوك التجارية.
١٠. لا تقوم البنوك بجمع البيانات الأساسية للعقار أو ملكية الأرض لصاحب القرض بهدف توثيق القرض.
١١. إنّ تغير الظروف الاقتصادية في المنطقة بسبب جائحة كورونا انعكست سلباً على المقترضين وبالتالي أدت إلى زيادة خسارتهم وبالتالي أثرت سلباً على تسديد قرضه.
١٢. عدم وجود المتابعة من قبل الموظفين في المصرف بالتحصيل لسداد القرض وهذا يؤثر على زيادة تعثر القرض.
١٣. اعتماد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي.
١٤. ضعف استخدام المصارف في اقليم كوردستان للنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

ثانياً: التوصيات

١. على البنوك التجارية التأكد بالتحقق الفعلي من وجود القابلية للمقترض في سداد قرضه وخاصة اجراء التحقق من وجود دخل فائض اضافي.
٢. ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وبخاصة في مجال الأئتمان والتحصيل بهدف تطوير امكانياتهم في مجال التحليل الأئتماني للمقترضين.
٣. ضرورة قيام المصارف والمراكز المختصة بالمزيد من الابحاث والدراسات في مجال القروض المتعثرة.
٤. ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان التي مرت فيها بعض المصارف بالمتعثر، والعمل على تفادي الواقع بنفس الاخطاء .
٥. التركيز على الافصاح والشفافية بين البنوك من خلال توفير المعلومات الخاصة بالعملاء المتعثرين في السداد وحصر حجم تعاملهم مع البنوك، من أجل تفادي وتحليل ظاهرة التعثر المالي التي يتعرض لها المصارف وخصوصاً في ظل وجود جائحة كورونا.
٦. على البنك القيام بوضع جدولة الدين كإجراء أولي، محاولة منها لإخراج العميل من ظاهرة التعثر.

**Analysis of the Impact of Non-Performing Loans on the Performance of
Banking Work in Light of the Corona Pandemic**
(An Applied Study of A Sample of Banks Operating in the City of Erbil for the Year 2020)

Fria Ahmed Abdulkareem

Accounting Department, College of Erbil Administration Technical, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

E-Mail: fria.abdulkareem@epu.edu.iq

Amer Abdulla Majid

Business Management Techniques Department, College of Erbil Administration Technical, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

E-Mail: amer.majid@epu.edu.iq

Raqeeb Abdullah Omer

Business Management Techniques Department, College of Erbil Administration Technical, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

E-Mail: raqeeb.omer@epu.edu.iq

Nawzad Majeed Hasan

Accounting Department, College of Erbil Administration Technical, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

E-Mail: Nawzad.hassan@epu.edu.iq

Mustafa Farooq Othman

Accounting Department, College of Erbil Administration Technical, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

E-Mail: Mustafa.othman@epu.edu.iq

Fakhraldin Bayz Ali

Business Management Techniques Department, College of Erbil Administration Technical, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

E-Mail: Fakhradin.ali@epu.edu.iq

Abstract:

The research aims to know the impact of the spread of the Corona pandemic on the financial ability of borrowers and thus to identify their willingness to pay their financial obligations towards banks and an attempt to present through this research appropriate proposals to address bad debts in banks operating in the city of Erbil. A default in loans affected commercial banks in the first place because they are quick to profit due to the high interest rates in them compared to banks in other fields including agricultural, industrial, specialized, and Islamic. In addition to the interest of major merchants in the region to activate their commercial operations through commercial banks. The research concluded by presenting a number of proposals including: The commercial banks should verify the actual verification of the borrower's ability to repay his loan especially the verification of the existence of additional surplus income. As well as working to focus on disclosure and transparency between banks by providing information on customers who are unable to pay and limiting the volume of their dealings with banks in order to avoid and analyze the phenomenon of financial default that banks are exposed to especially under the circumstances of the Corona pandemic.

Keywords: Non-Performing Loans, Corona Pandemic, Financial Failure, Commercial Banks.

المصادر والمراجع:

- أبيش، بلال، إدارة القروض المتعثرة في البنك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تقرت، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة /كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، ٢٠١٥.
- بن شنة، فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة "دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠٠٩.
- جبل، علاء الدين وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة موصل المجلد ٣١، العدد ٩٥، ٢٠٠٩.
- حريري، عبد الغني، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، ٢٠٠٩.
- زايدة، دعاء محمد، الجامعة الإسلامية - غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، اقسام المحاسبة والتمويل التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية علي المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، ٢٠٠٦.
- الشماع، خليل، إدارة القروض المتعثرة طبيعة القروض المتعثرة والدورات المتزامنة للمنشآت المتعثرة - القسم الاول، مجلة الدراسات المالية والمصرفية،
- طرية، سعاد، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية " دراسة حالة مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكلاتها (ورقلة - تقرت) ٢٠٠٧-٢٠٠٩"، مذكرة لاستكمال متطلبات ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ٢٠١١.
- عادل، هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية"، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
- منال وبريشي، بو عبدالله وسهيلة، القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلي، جامعة الجيلالي بو نعامة بخميس مليانة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٧.
- النجار، فريد راغب، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة " مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٩.

Brigham E. and Gapensiky ,L. 'Intermediate Finance al Management 'Illinois 'The Dryden Presses '1985.
Rose 'Peter 'Commercial Bank Measuring and Evaluating Bank performance 'McGraw. Hill Irwin Edition ' 2002.

Sutojo 'Siswanto 'Meningioma Kredit Bermasalah (Jakarta: PT Damar Mulia pustaka '1997.

<http://manifest.univ-ouargla.dz/en/>